

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول Minorities in Arab Society.. The Reality of a Crisis-Stricken Existence, and the Need for Hopeful Treatment

يعقوب عزوز *

وزارة التربية الوطنية

azouzyak@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2026 / 03 / 31

تاريخ قبول المقال: 2026 / 02 / 24

تاريخ إرسال المقال: 2025 / 08 / 30

الملخص:

تعتبر ظاهرة الأقليات من أبرز قضايا الفكر والواقع الإنسانيين المعاصرين، فقد أصبحت بمثابة شكل جديد لإثارة التوترات في البلدان، وورقة ضغط بيد القوى الإمبريالية التي تعمل على إبقاء وتوسيع نفوذها المصلحية. وما يزيد في تعقيد موضوع الأقليات هو وجود قوانين واتفاقيات دولية حريصة على حماية حقوقها، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على علاج القضية واحتوائها من طرف البلدان التي تتواجد فيها أو لها علاقة بها. وبهدف الإحاطة بهذا الموضوع تأتي هذه الدراسة التي نسعى من خلالها إلى توضيح كيف يشكّل تواجد الأقليات أزمة في الوطن العربي، وكذلك الحلول العلاجية المقترحة حتى تتحول الأقليات من أزمة التواجد، إلى كيان يساعد في البناء الحضاري للدولة..

الكلمات المفتاحية: الأقليات، المعايير، الأزمة، الاستقرار، الحلول العلاجية.

Abstract:

The phenomenon of minorities is considered one of the most prominent issues of contemporary human thought and reality, It has become a new form of inciting tensions in countries, and a pressure card in the hands of imperialist powers that are working to maintain and expand their interest-based influence. What increases the complexity of the issue of minorities is the existence of international laws and agreements keen to protect their rights, which necessitates the need to work to address the issue and contain it by the countries in

* المؤلف المرسل

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

which they are present or with which they have a relationship. To address this topic, this study seeks to clarify how the presence of minorities constitutes a crisis in the Arab world, as well as the proposed therapeutic solutions to transform minorities from a crisis of presence into an entity that contributes to the civilizational construction of the state

Keywords: Minorities, Standards, Crisis, Stability, Therapeutic Solutions .

المقدمة:

حينما نستقري واقع العلاقات الاجتماعية والدولية، فإن ما يمكن أن نستخلصه للوهلة الأولى، هو اشتداد حدة الصراع بين القوى الإمبريالية الاستعمارية، والمجتمعات النامية والمتخلفة، هذا الصراع غير المتكافئ هو صراع بين قوى لها نزوع توسعي استعماري، تغذية الأطماع السياسية والاقتصادية، ومجتمعات تسعى لإثبات وجودها، والحفاظ على كيائها وهويتها، و تملك من الثروات ما يجعلها محط اهتمام وتنافس غربي. ولعل من أهم تلك المجتمعات الوطن العربي، هذا الوطن الذي لم يكد يتخلص من الاستعمار التقليدي الذي فرض الهيمنة واستبد بالأمة، حتى وجد نفسه أمام تحديات أخطر تهدد كيانه. فخروج المستعمر من الأوطان العربية لم يكن يعني تركها تسير شؤونها بذاتها، وإنما هو مجرد تغيير لطريقة اللعبة والكيفية الاستعمارية، بينما الأهداف بقيت ثابتة، تتمحور أساسا في الاستنزاف والإبقاء على التبعية وإضعاف الجهود الرامية للوحدة وخلق القوة المنافسة؛ ولأن هذه القوى الإمبريالية دائمة التربص بالأوطان، فقد لجأت إلى أسلوب يبدو أكثر ذكاء وفعالية، ألا وهي ورقة الأقليات التي أصبحت تستخدمها كسلاح مزلل ومرع للأوطان خصوصا العربية والإسلامية منها، والتي بسببها انهار بعضها وانقسم وضعف بعضها الآخر.

وبتأملنا لواقع الدول العربية والإسلامية، نجد أنها تحوي أقليات مختلفة منها: النائمة، ومنها النشيطة، منها ما هو متجذر في صلبها، ومنها ما هو حديث النشأة. وليس من شك أن مسألة الأقليات في الوطن العربي والإسلامي عموما أصبحت مشكلة مؤرقة، خصوصا مع غياب سبل العلاج الناجعة أو تعييبها، في مقابل استغلال القوى الإمبريالية للأمر، للتأثير والتدخل في شؤونها الداخلية، باستخدام الأقليات كإستراتيجية لتحقيق مخططاتها، وكثيرا ما تلعب بورقة حقوق الأقليات لفرض مشاريعها، وتجسيد أطماعها وإستراتيجياتها.

وحول هذه المسألة، تأتي هذه الدراسة التي نهدف من خلالها إلى: التعريف بموضوع الأقليات سواء من حيث المفهوم، أو من حيث عوامل تشكلها، وكذلك أصنافها والمظاهر التي تنعكس فيها. وكذلك توضيح الأسباب التي تجعل من مسألة الأقليات مشكلة شائكة ومهددة لاستقرار في الأوطان العربية. كما

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

سنحاول الإحاطة ببعض النماذج عن الأقليات في الأوطان العربية، لتوضيح كيفية استغلالها من طرف القوى الخارجية كورقة لخدمة المصالح، وتقوية نفوذ تواجدها والتحكم فيها، ومن الأهداف التي نصبوا إليها كذلك: دراسة جملة الحلول العلاجية التي تقترحها النخب الفكرية لاحتواء أزمة الأقليات ومواجهة التهديدات التي تتربص بالأوطان العربية.

وأما عن إشكالية هذه الدراسة فقد تمحورت في الصيغة التالية: لماذا تعتبر مسألة الأقليات أزمة مهددة للاستقرار في الوطن العربي؟ وما هي الآليات العلاجية المناسبة لاحتوائها؟ وتندرج ضمن هذه الإشكالية مشكلات فرعية أهمها: ما المقصود بالأقليات؟ وما العوامل المساهمة في تشكلها وبروزها؟ وما المعايير المعتمدة في تصنيفها وتحديد أشكالها؟ لماذا تعتبر الأقليات مشكلة في الوطن العربي؟ ما الحلول والمقترحات العلاجية لاحتواء مسألة الأقليات؟

ولأجل إحاطة بهذا الموضوع، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، المناسب لمثل هذه الموضوعات، حيث قمنا بوصف وتحليل مسألة الأقليات من حيث ماهية، وصور تمظهراتها وتواجدها في الأوطان العربية، وكذلك تحليل آليات استخدامها أو تأثيرها على استقرار وأمن تلك الأوطان مع الاستشهاد بوقائع حية عن ذلك التواجد، كما استخدمنا هذا المنهج كذلك في وصف وتحليل جملة المقترحات العلاجية لأزمة الأقليات..

المبحث الأول: مفهوم الأقليات ومعايير تصنيفها

إن الإحاطة بماهية الأقليات سواء من حيث تعريفها، أو من حيث معايير ومقاييس تصنيفها، وكذلك العوامل المساعدة في نشأتها وتحولها إلى أزمة داخل البلدان التي تتواجد فيها، تعتبر في حد ذاتها مشكلة تعددت واختلفت حولها رؤى الدارسين والمختصين في مثل هذه القضايا.

المطلب الأول: تعريف الأقليات

رغم أن الأقليات حقيقة متفق حول وجودها، وكذلك الاعتراف بتأثيرها وانعكاساتها سواء على المستوى الداخلي، أو المستوى الخارجي للبلدان، إلا أن تعريفها بدقة أمر صعب؛ فليس هناك اتفاق على تعريف محدد لها، ولعل سبب ذلك راجع بالأساس إلى اختلاف المعطيات المكونة للأقليات، أو العوامل التي تساهم في نشأتها.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

ومن بين التعريفات للأقليات ما جاء في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، حيث "الأقلية هي جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا، أو دينيا، أو لغويا"

وجاء في الموسوعة البريطانية الجديدة أن الأقلية هي: «مجموعة متميزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر، وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية» .

وأما معجم المصطلحات السياسية والدولية فيعرف الأقليات بأنها: «مجموعة من رعايا دولة ما تختلف عن الأغلبية في الإنتماء الإثني أو القومي أو الديني، وغالبا ما تشعر الأقليات بالحاجة إلى تشريعات تضمن حمايتها وحريتها الدينية والثقافية ومساواتها مع الأغلبية في التمتع بالحريات والحقوق المدنية والسياسية» .

وجاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: هي جماعة تعتق ثقافة تقليدية مشتركة وشعورا بالذات وتعتبر جماعة فرعية من المجتمع العام، ويختلف أعضاء الجماعة السلالية عن باقي أعضاء المجتمع فيما يتعلق ببعض الخواص الثقافية، وقد يكون لأفراد هذه الجماعة لغتهم الخاصة وديانتهم وبعض العادات المميزة، والأهم من ذلك شعورهم بالتوحد كجماعة تقليدية متميزة .

ومن تعريفات الأقلية كذلك أنها: "جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وفي عدد من المصالح التي تركزها التنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمييزهم عن الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والثقافي ضدهم مما يؤكد تضامنهم وبدعمه فأفراد هذه الجماعة يعانون من معاملة قوامها عدم المساواة مع الآخرين لذلك فهم يشعرون بأن ثمة تمايز جماعي يمارس في مواجهتهم" .

وبتحليل جملة التعريفات السابقة نستخلص أن: الاتفاق على أن الأقلية ترمز للتمايز والاختلاف الموجود بين جماعة بشرية وأخرى، وأن التمايز يرتبط بمعطيات وجوانب أساسية تمثل الهوية مثل الدين واللغة، اللذين يعتبران من أهم مقومات المجتمعات والأمم، ولا غرابة حينها أن نجد الدول الاستعمارية تسعى إلى طمس مثل هذين المقومين، لما لهما من تأثير في التماسك الاجتماعي، ومن جانب آخر فإن هذا الأمر يعتبر من الأسباب الفاعلة التي تجعل القوى الاستعمارية تعتمد على إثارة مسألة الأقليات من

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

الناحية اللغوية والعقائدية، بهدف خلق التوترات الداخلية، ومن خلالها إيجاد مبررات التدخل بمختلف أشكاله.

المطلب الثاني: معايير التحديد والتصنيف

يعتمد في تحديد الأقلية من حيث وجودها أو تعريفها، على جملة من المعايير والمقاييس أهمها:

أولاً: المعيار العددي: والمقصود بهذا المعيار أن وجود الأقلية والاعتراف بها، يتطلب أن تكون أقل عددا مقارنة بباقي السكان الذين يشكلون الأغلبية بين أفراد المجتمع، أو الوطن الذي يحتضنها، كما أن هذه الأقلية تكون في وضع اجتماعي وسياسي غير مهيم ومتمدني عن وضع الأغلبية المسيطرة دائما . وكمثال على ذلك الأقلية الدرزية في لبنان.

ثانياً: معيار الهيمنة: بالنظر إلى تمتع الأقلية بحق الحماية، فإن وجودها والاعتراف بها يتطلب ألا تكون مهيمنة وصاحبة السلطة والسيادة، من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، وإلا ستفقد مبررات وجودها. إنها أقلية يتميز أفرادها عن الأغلبية بارتباطهم بروابط العرق أو اللغة أو الدين أو غيرها، لكنه نتيجة التهميش والاضطهاد الذي تشعر به في مختلف مجالات الحياة، فإن أفرادها يتضامنون فيما بينهم، ويتمسكون بهويتهم ليكونوا إما في وضع مهمش أو متميز . فنحن نطلق على جماعة سكانية معينة اسم أقلية إذا كانت تختلف عن بقية المجتمع السكاني الكبير، وتخضع لحكمه وسيادته، وهو ما يولد لديها الشعور بفقدانها لبعض حقوقها، أو الشعور بأنها صاحبة حقوق تحددها سلطة المجتمع الكبير .

ثالثاً: معيار الاختلاف: فالأقلية لها هويتها الخاصة بها، وتتميز بجملة من المقومات التي تعطيها شعورا بالاختلاف، مثل: وحدة الأصل والسلالة، وبخصائص اجتماعية وثقافية مثل: اللغة والدين والثقافة . فمثل هذه الاختلافات تخلق لدى الأفراد شعورا مميزا، يساهم في وحدتهم وتكتلهم في إطار منظومة حياتية معينة خاصة بهم، ليكونوا بذلك أقلية متميزة ومختلفة. ومثال هذا نجده في الأقلية القبطية في مصر، أو الأمازيغ في الجزائر والمغرب.

رابعاً: معيار المواقف: يضيف بعض المنشغلين بمسألة الأقليات، أن هذه الأخيرة ينبغي أن تكون لها مواقفها الخاصة، والتعبير عنها بعيدا عن العراقيل . وأشكال الموانع المختلفة، شرط أن تكون مواقف

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

لا تتعارض مع الدساتير المعتمدة، أو تؤدي إلى الإخلال باستقرار الوطن الكلي. وكلما كانت الأقلية قادرة على تجسيد هذا المطلب، كلما ساهم الأمر في جعلها أكثر إثباتا للوجود.

المطلب الثالث: أصناف الأقليات

ليس من السهل وضع تصنيف دقيق لأنواع الأقليات؛ فقد جاء في المادة الثانية من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية ولغوية، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 47/135 شهر ديسمبر 1992، ما نصه: "حق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات في التمتع بثقافتهم، وممارسة معتقداتهم الدينية، واستخدام لغتهم، دون تدخل، أو أي صورة من صور التمييز...".

أولاً: الأقليات القومية: تمثل مجموعة السكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية للدولة، لكنهم لا يملكون ولا يشتركون في كل المقومات والخصائص الثقافية واللغوية المتوفرة لدى بقية سكان الدولة، يشترك أعضاؤها في وحدة التاريخ واللغة والحضارات والمصالح المشتركة وغيرها من الخصائص، التي تميزهم عن القومية الغالبة وعن القوميات الأخرى في المجتمع الذين يعيشون فيه . ومثل هذه الأقليات القومية يمكن أن تكون جزءا مكونا من شعوب المنطقة، ومثالها في ذلك الأكراد، والتركمان والأرمن، ويمكن أن يكون من مطالبها: الحكم الذاتي، أو الانفصال عن الدولة الأم، وهو المطلب الذي تعارضه الدولة الأم .

ثانياً: الأقليات الإثنية: مجموعة سكانية تتمتع بهوية تميزهم عن هوية باقي المجموعات السكانية داخل الدولة، لديها خصائص مشتركة تتجلى في ممارسات ومعتقدات ثقافية معينة، لها اعتقاد بأصل وشعور مشترك وشعور بالانتماء إلى الجماعة، كما لهم وجدان تاريخي واحد وأصل عرقي واحد، يملكون وعيا قويا وتاما بواقعهم، وقد استبدلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة عام 1950 مصطلح عرقية بمصطلح إثنية، معتبرة أن المصطلح أوسع في الإشارة إلي جميع الخصائص الثقافية والبيولوجية والتاريخية، في حين أن المصطلح الأول يقوم على الأصل العرقي المشترك، وفي عام 1952 ألغت منظمة اليونسكو مصطلح عرق واستبدلته بمصطلح جماعة إثنية .

ثالثاً: الأقليات الدينية: وهي جماعات سكانية تختلف عن غيرها دينيا في الدولة الواحدة، أي أنها كل جماعة يشكل الدين فيها أكبر مقوم، يميزها عن غيرها من الجماعات . ومن تجليات هذه الأقليات، أن تكون هناك أقليات مذهبية في الدين الواحد، مثلما نلمسه في الديانة المسيحية التي تحوي مذاهب

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

مسيحية هي: الكاثوليكية، والأرثوذكسية، والبروتستانتية، وكذلك في الديانة الإسلامية التي نجد فيها مذاهب عقائدية متنوعة ومختلفة، منها السنة، والشيعة، والدروز، والعلويين .

وما يهمنا هنا هو أن هذه المذاهب والكنائس المسيحية، تشكل أقليات في المشرق العربي خصوصا، موزعة على عدة دول. وكذلك في الديانة الإسلامية، فقد ظهرت عدة فرق ومذاهب مثل السنة والشيعة والخوارج والمرجئة، منها ما يشكل أغلبية ومنها ما يشكل أقلية، فالإباضية في الجزائر تمثل أقلية مؤسسة على طبيعة عقيدتها الخارجية، ورغم اشتراكهم مع غالبية الجزائريين في اللغة وغيرها من المقومات، إلا أنهم يختلفون عنهم في خصوصيات العقيدة والعبادة.

رابعا: الأقليات اللغوية: هي جماعات تستخدم لغة مختلفة عن اللغة الرسمية أو الوطنية داخل الوطن بهدف المحافظة على جماعتها وهويتها الثقافية المتميزة، ويكون ذلك أحيانا في ظل ظروف من التهميش والإقصاء والتمييز .

المطلب الرابع: أسباب وعوامل نشأة الأقليات

إن الحديث عن مسألة الأقليات وما يرتبط بها من تأثيرات، ساعدت في تسارع وتيرة بروزها وبخاصة بداية العصر الحديث والمعاصر، يقودنا إلى التطرق إلى جملة العوامل التي تساعد في نشأتها وظهورها بصور مختلفة، وقد يكون هذا الظهور باعتباره طرفا في الحل أو طرفا في تفاقم المشكلات. ولأن للأقليات أصناف ومعايير، فمنطقيا أن يكون ذلك مرتبطا بعوامل التشكل والبروز؛ هذه العوامل تكاد تجمع الدراسات أنها اكتملت بانهيار وتفكك الإمبراطورية العثمانية، التي كانت إطارا جامعاً لمعظم قوميات المنطقة، هذا الانهيار الذي صاحبه التدخل المتواصل للقوى الاستعمارية بمختلف الأشكال، كان بمثابة البذرة التي أنتجت ظاهرة الأقليات في الوطن العربي، وتحولها إلى مشكلة تتخر جسم الأمة. ورغم أن الأقليات ظاهرة عالمية، إلا أن تحولها إلى مشكلة إنما برز خصوصا في المجتمعات العربية التي لا تزال تعاني من التحكم والتأثير الاستعماري الذي يستخدم هذه المسألة كسلاح لتحقيق مصالحه. والتدخل في شؤون الدول التي تتواجد فيها تلك الأقليات. ويمكن هنا الحديث عن عديد العوامل المساهمة في بروز مسألة الأقليات في الوطن العربي نجملها في العناصر التالية:

أولا: غياب الديمقراطية والمجتمع المدني ونقص احترام حقوق الإنسان: فهذا كان سببا لبروز حالة من التوتر، وفقدان الثقة في العلاقات بين المجموعات الأقلية والأكثرية، أحسن الاستعمار الامبريالي

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

استغلالها لتبرير تدخلاته وتجسيد إملاءاته ومصالحه . كما تعتبر سياسات الاستبداد والظلم الاجتماعي، وانتشار الفساد، وغياب التنمية، بمثابة معطيات ساهمت في تفاقم مشكلة الأقليات، واتساع مجال الشعور بالحد والكراهية تجاه الآخر؛ خصوصا ونحن نعرف أن فرص التنمية ومشاريعها، تتمركز في مناطق دون أخرى مثل المراكز الكبرى، بينما بقية المناطق التي توجد فيها الأقليات تهمل ولا تتال من الاهتمام ما تتاله المناطق المركزية.

ثانيا: الأغلبية سبب لنشأة الأقلية وتحولها إلى مشكلة: فعندما تُمنح لجماعة معينة امتيازات ما، فهذا من شأنه أن يضاعف عزلة هذه الجماعات، ويتقوى لديها شعورا بالاختلاف والتمايز، ويولد لديها وضدها كذلك نبرة دينية أو مذهبية أو قومية . فالأغلبية التي مُنحت لها تلك الامتيازات تشعر بأنها متميزة، ويزداد لديها الشعور بالقوة والمكانة الخاصة، وفي الوقت ذاته يكون هذا الأمر عاملا في تشكّل جماعات وأقليات أخرى معارضة، تشعر بالظلم، وأن من حقها كذلك الاستفادة مما استفادت منه تلك الجماعات؛ وبذلك تتحول القضية إلى أزمة أقليات متصارعة لإثبات الوجود، وكمثال على ذلك ما يلاحظ الآن في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، حيث ظهرت أقليات تحاول فرض وجودها اجتماعيا وسياسيا.

ثالثا: حماسة النخبة القومية لمشروع قومي توحيدي لا يراعي حقوق الأقليات ومصالحها: وهذا من شأنه أن يشعر الجماعات الأقلية بالخطر على كيانها وتراثها ، وهو ما يجعلها تعمل على تقوية حصنها والشعور بضرورة التكتل أكثر لمواجهة هذه القومية.

رابعا: وجود جماعات بشرية متجاوزة ومتباينة في انتماءاتها العرقية والقومية والمذهبية: عند ظهور الدولة ومحاولة جمع تلك المجموعات في ذلك الكيان السياسي الموحد، فمثل هذا الكيان السياسي يبقى دائما معرضا لبروز مسألة الأقليات، المطالبة بالحقوق المختلفة خصوصا الانفصال أو الحكم الذاتي، وهذا ما ظهر في العراق الذي جمع إبان تأسيسه سنة 1921 العديد من الطوائف والمجموعات البشرية ، من أكراد وتركمان وأشوريين... وهي اليوم تشكل أقليات فاعلة ومؤثرة داخل الدولة، وحتى خارجها.

خامسا: انسحاب قوة معينة من إقليم كان يخضع لها: وينتج عن ذلك أنها تترك وراءها أقليات تختلف عن السكان الأصليين للدولة الجديدة التي تسيطر عليها ، ولا غرابة حينها أن تنشأ الاختلافات وحتى الصراعات.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

سادسا: الهجرات الجماعية: سواء كانت طوعية أو قسرية، تؤدي إلى تجمع أعداد كبيرة من الأفراد من خلفيات مختلفة في مناطق جديدة، مما يؤدي إلى تشكيل أقليات عرقية أو دينية أو لغوية؛ فهجرة مجموعات بشرية معينة من الوطن الأم إلى بلد آخر، لسبب من الأسباب يجعلها وبمرور الزمن أقلية داخل الوطن الجديد ، فتصبح تطالب بحقوقها الخاصة، ولها تأثير حتى في الشؤون السياسية للدولة المستقبلية، ولعل من أمثلة هذه الأقليات في أوروبا، نجد الغجر في فرنسا، وفي الوطن العربي نجد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن، بل وتكونت منهم حركات جهادية كثيرا ما ثارت ضد قوانين الدولة.

سابعا: تجاهل مكانة تواجد الأقليات والتهرب من معالجتها: فهناك حالات تواجه فيها الأقليات سياسات تمييزية عنصرية، يتم فيها تهملها واستبعادها من فرص المشاركة والحضور في شؤون الحياة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية ؛ وهو ما ساهم في بروزها أكثر وولد التعصب القومي، خصوصا مع محاولات دمجها قسريا، حيث أدت إلى نتائج عكسية، إذ تعاضمت مشاعر الأقليات بهويتها ونزعتها الانفصالية فالعنف في التعامل مع هذه الأقليات، أنتج عنفا مضادا إما ظاهرا أو باطنا يتمثل في تزايد مشاعر الحقد والكراهية، وتحين فرص الانتفاضة، وكمثال على ذلك ما يقع الآن في الإمارات العربية المتحدة في تعاملها مع المعارضة الشيعية.

وكخلاصة لجملة هذه العوامل وغيرها، يمكن القول: أن تشكّل الأقلية أو بروزها بعد أن كانت نائمة أو هادئة، إنما يرتبط بأسباب مختلفة ومتعددة تختلف باختلاف الأقليات ومواطن نشأتها، ولعل تحليل هذه الأسباب والعوامل يظهر أنها ترتبط بحقائق أساسية شكلت منبعا لبروز مشكلة الأقليات، خصوصا في الوطن العربي، تتمثل الحقيقة الأولى في انهيار الإمبراطورية العثمانية وما تركته من مخلفات سياسية، خصوصا وأنها أخضعت مناطق كثيرة لحكمها بالقوة، وخلقت من جانب آخر فوارق وطبقية خصوصا في التسيير الإداري خدمة لمصالحها. أما الحقيقة الثانية وهي الأخطر؛ فتتمثل في التدخل المتواصل للقوى الاستعمارية والعمل على إثارة نغرات الأقليات وفق منطق "فرق تسد"، وسواء كان هذا التدخل مباشرا، أو بطرق غير مباشرة مثل الدعاية. أما الحقيقة الثالثة وهي التي تكاد تجمع الدراسات على قوة تأثيرها، كعامل أساس في بروز مسألة الأقليات وتحولها إلى أهم المشكلات السياسية؛ فتتمثل في تدهور الوضع الاقتصادي، وغياب الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقييد الحريات، والخوف من الحركات الجموعية الناشطة أو المعارضة، وكذلك أشكال الحكم الاستبدادي وكلها عوامل تساعد في تعالي الأصوات المنادية بالتغيير، والتي بدورها قد تظهر في صورة حركات وأقليات، إما باسم الدين أو القومية

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

أو الثقافية أو اللغوية، أو العرقية، كثيرا ما تصل إلى حدّ الصراع مع السلطة، وقد ينتهي الأمر إلى المطالبة بالانفصال، أو منحها حكما ذاتيا، ومثال ذلك: حالة أكراد العراق، وأيضا ما حدث في السودان وانفصال إقليم الجنوب، وكذلك ما يحدث حاليا في سوريا، حيث كثرت الأقليات الدينية والقومية، منها ما هو حديث النشأة، ومنها ما هو متجذر أبقظته الظروف الراهنة.

المبحث الثاني: مسألة الأقليات.. مخاطر الأبعاد، ومقترحات العلاج

إن المتتبع لواقع الأقليات خصوصا في الوطن العربي، يدرك ما تشكله هذه الأقليات من قيمة على مستوى الأمن والاستقرار. لقد أصبحت ورقة استراتيجية لها تأثيراتها على مصير الوطن المحتضن لها، وكذلك في رسم معالم العلاقات مع القوى الإقليمية والعالمية، وهو ما يجعلها من الانشغالات الهامة بل وحتى المحورية،

المطلب الأول: لماذا الأقليات مشكلة؟ دراسة تحليلية في الأبعاد والأهداف.

إذا نحن عدنا إلى استقراء التاريخ الإسلامي، وخصوصا مع بداية نزول الوحي، فإننا نلاحظ أن الإسلام لما جاء حارب العصبية، وتجاوز مجتمع القبيلة، ودعا إلى تكوين أمة واحدة بعيدا عن أشكال التعصبات؛ ففي دار الإسلام تتمايز الألسنة والقوميات والأوطان والأقاليم، وفروع الأحكام، ويظل الإسلام هو الانتماء الأول والأكبر والأساسي بالنسبة لأمة الإسلام . فالإسلام لما جاء في شبه الجزيرة العربية، كان مدركا لخطورة وسلبيات النعرات القبلية، وحينها عمل على محاربتها داعيا إلى الوحدة التي هي رمز القوة، وخاطب العرب بمصطلح الأمة "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" .

ونحن نلاحظ كيف "أن قوى الهيمنة الغربية تريد أن تجعل من هذه الأقليات أوراق ضغط، وثغرات اختراق وتدخل لإعاقة تقدم الأمة ... وذلك من خلال المخططات الاستعمارية المعلنة لتفتيت الأمة وتحويل كياناتها القطرية إلى كيانات ورقية وفيسفائية، بواسطة الأقليات الدينية والمذهبية والقومية" . إنها تبحث دائما عن إيجاد وسائل وسبل التدخل في شؤون الدول خصوصا العربية، وتفتيتها بهدف إضعافها، ولما كان التدخل المباشر لم يعد يتوافق مع قوانين العلاقات الدولية، فقد وجدت في مسألة الأقليات أفضل السبل لتحقيق وتجسيد مخططاتها. والتدخل في الشؤون الداخلية العربية وإتباع سياسات ترمي إلى تقويض

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

مقومات الوحدة العربيّة للكثير من الأقطار العربيّة، وذلك عن طريق دعم الأقليات المتمردة، واستقبال عناصرها، وتدريبهم، وتسليحهم يعدّ من أبرز الوسائل التي تستخدمها دول الجوار الجغرافي للتأثير على الأمن القومي العربيّ .

إن مسألة الأقليات أصبحت إذن بوابة للتدخل الاستعماري ونهب الثروات خصوصا وأن الأمم المتحدة تمنح الحق لأي دولة عضو، أن تتدخل عبر المنظمة الدولية للاحتجاج والإدانة، ولا يعتبر هذا انتهاكا للشؤون الداخلية، وتتزايد خطورة الأقليات على المستوى الدولي عندما يتجاوز نشاط الجماعة الأقلية حدود الدولة إلى طلب الدعم من سلطة الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يعتبر من بين أخطر المسائل التي تهدد الاستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل الخارجي، أو التهديد باستعمال القوة بدعوى حماية الأقليات وهذا التهديد بدوره يؤدي إلى توتر العلاقات مع بقية الدول ويهدد الاستقرار الدولي .

وقد أدركت الحركات الاستعمارية، والصهيونية، أثر الأقليات في تحقيق الاستراتيجيات المختلفة منذ بدايات القرن الماضي، حيث اعتمد "نابليون بونابرت" في مشروع الهيمنة الاستعمارية على بلادنا، على استخدام الأقليات غير المسلمة، ليكونوا مواطني أقدام وثغرات اختراق، فقد أدرك "بونابرت" قيمة الأقليات في اختراق دولة مصر، واستعان بالأقليات اليهودية؛ هذا وقد أعلن المستشرق الصهيوني "برنار لويس" مخطط التفنيت للأمة الإسلامية بواسطة الأقليات، امتدادا من باكستان إلى المغرب، ورأى في ذلك ضمنا للتفوق الإسرائيلي . لقد كانت إسرائيل حريصة على الترويج لفكرة الطائفية والأقليات في الأقطار العربية لتضمن هيمنتها عليها، لأنها ستكون صغيرة وضعيفة ومتناحرة من ناحية أخرى. ومن هنا حرصت إسرائيل على التدخل في كل الخلافات الإثنية الممكنة في الوطن العربيّ ومحاولة إذكائها إلى توترات، ثم تصعيدها إلى صراعات مسلحة، ثم العمل على إبقائها مشتتة لأطول مدة ممكنة، وقد رأينا نموذجا لتلك النظرية في لبنان .

والمستقرى لمختلف المؤتمرات التي تناولت واهتمت بمسألة الأقليات، يجد أنها جاءت بالموازاة مع اشتداد الحركات الاستعمارية الحديثة، مع مطلع القرن التاسع عشر، أين تضمنت اتفاقيات فيينا (1814-1815) نصوصا تدعو إلى الحريات والمساواة. ثم تطور هذا الاهتمام بتكثيف الحركة اليهودية في الربع الأول من القرن الـ20 لحماية الأقليات عامة واليهودية خاصة، ومنحها الحقوق المشروعة من سياسية ودينية بالمساواة في الدول التي كانت تتكرر عليها ذلك. كما أشارت اتفاقيات مؤتمر السلام في فرساي

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

(1919-1920) إلى الحقوق الثقافية والقومية للأقليات، وكذلك وضعت الأمم المتحدة إعلان حقوق الإنسان سنة 1948 الذي يمنح أشكال التمييز بكل صوره، لتكتمل حلقة المؤتمرات والإعلانات بإعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية بحقوق الأقليات في 18/12/1992 .

ومسألة الأقليات في الوطن العربي، والعالم الإسلامي عموماً، إنما اشتدت باشتداد النفوذ الخارجي، لتصبح الأقليات جزءاً من الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية، فالغرب ومن خلال دراسته وتحليله لتاريخ وتركيبه الشعوب الإسلامية عموماً والعربية خصوصاً أدرك أن لهذه الشعوب منظومة فكرية وثقافية متماسكة يصعب إضعافها مباشرة، فلجأ إلى الإضعاف الداخلي غير المباشر من خلال التشجيع على تكوين الأقليات التي أصبحت مسألة حقوقها وسيلة ضغط دبلوماسي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وزعزعة أمنها واستقرارها، وقد يصل الأمر إلى تدعيمها بالمال والسلاح، والتشجيع على التمرد وتغذية النزعة الانفصالية .

المطلب الثاني: نماذج عن واقع أقليات تشكل بؤرة أزمات في الدول العربية

تعاني الأوطان العربية في أغلبها عن مشكلة الأقليات وتداعياتها، وهناك العديد من الشواهد التي توضح كيف تستخدم الأقليات كوسيلة ضغط، وأداة لتحقيق المآرب والمخططات أو فرض الأفكار والآراء .

أولاً: الدول العربية الأسيوية

1. نموذج الأكراد في العراق: تعاني العراق اليوم من تمزق داخلي فضيع بعد أن كانت قبل تسعينيات القرن الماضي في أوج قوتها ووحدتها، هذه الوحدة التي ساهمت في قوة الدولة وجعلتها محورا مؤثرا في منطقة الشرق الأوسط، لم يرق للغرب المتربص بالمنطقة ووجد في غزو العراق للكويت مبررا لشن الحرب عليها. غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد عمل الغرب بزعامة الو.م.أ على إثارة ورقة الطائفية والأقليات، كوسيلة للقضاء على وحدة الدولة فعملت على تدعيم الأقليات، وشجعت على مطالب الحكم الذاتي وحتى النداء بالانفصال كما هو الحال عند الأقلية الكردية، التي أصبحت مسألة لها

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

تأثيرها في التوازنات الداخلية والإقليمية، كما أصبحت ورقة تجاذب وصراع مصالح بين الدول والقوى الخارجية.

لقد أصبحت إيران مثلاً تستخدم الورقة الكردية كوسيلة للضغط على الحكومة العراقية، وإنهاك قوتها واقتصادها، وجعلها تابعة لها في هذا المجال، كما تستخدمها كورقة أخرى للضغط عليها للابتعاد عن تدعيم دولة الإمارات العربية في مطالباتها بالجزر الثلاث التي احتلتها إيران. أما الكيان الصهيوني الذي أدرك مسبقاً قيمة وأثر الأقليات في زعزعة الدول خصوصاً العربية، فقد كانت عينه على دولة العراق التي هي من أكبر الدول المهددة لأمن إسرائيل، وشاركت في مختلف الحروب العربية ضدها، وساندت بقوة القضية الفلسطينية، فقد وجد في دعم التمرد الكردي وسيلة للتأثر من العراق وإضعافه، وإشغال جيشها بالشأن الداخلي بعيداً عن الحدود، ورغم أن إسرائيل أقامت علاقات مع المناطق الكردية منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أنها تطورت بشكل ملحوظ ومتسارع بعد الغزو الأمريكي للعراق. وكان من أبرز أهدافها وراء تدعيم الأقلية الكردية؛ تفتيت الدولة العراقية، والتأثير على دول الجوار العربي خصوصاً إيران وسوريا وتركيا .

ومن جانب آخر فقد اعتمدت الو م أ لأجل إنجاح وفعالية غزوها للعراق على الدعم الكردي، وهي اليوم تستخدم إقليم كردستان، كموضع مراقبة تطّلع من خلاله على الدول التي لها مصالح في العراق مثل تركيا وإيران وروسيا، وكذلك خلق مشكلات وهزات سياسية داخل الدولة للإبقاء على استغلال الثروات وخلق مناطق امتياز .

2. النموذج السوري: تعتبر الدولة السورية من الدول العربية الأكثر قومية، ودفاعاً عن عروبته، كما كانت قبل أزمتها الأخيرة، من الدول العربية الأكثر استقراراً، وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي ومثل هذه المعطيات تجعلها محصنة، ويصعب اختراقها، وهذا الأمر - بالتأكيد - لا يتوافق مع التفكير الغربي وأطماعه وسياسته، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، وكان عليهم البحث عن سبل تمزيقها وإخضاعها ، فكان من أهم السبل إثارة الفتن الطائفية والأقليات، خصوصاً السنية والشيعية، ولا أحد ينكر اليوم أن الصراع السوري في الداخل هو بين طائفتين إحداهما سنية بمختلف تشكيلاتها وحتى الدول المدعمة لها عربية سنية، والأخرى علوية مدعومة شيعياً خصوصاً من طرف إيران.

وقد كانت سوريا تاريخياً قايعة تحت الانتداب الفرنسي، الذي أقام فيها بدايات العشرينيات من القرن الماضي (20) أربع دويلات وكيانات طائفية هي: دويلات العلويين والدروز، وكيانان للسنة في دمشق

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

وحلب، وكان من نتائج هذا التقسيم أن عاشت سوريا اضطرابات كثيرة الوقع على استقرارها، ولم يستقر الوضع إلا بعد أن حسمت مسألة الانتماء فيها بالاتحاد مع مصر سنة 1958. غير أن هذا الاتحاد لم تكن ثماره حلوة، فقد كان بمثابة العملية التي فجرت وعي الأقليات الإثنية والدينية بالانفصال، وبعد الانقلاب على الوحدة مع مصر سنة 1961، وتشجيع القوميين السوريين المستقرين في لبنان. فكرة الانفصال عن العروبة الإسلامية تحت تأثير الخلفيات والتوجهات الثقافية والإثنية، اتجه الاهتمام نحو العمل فعليا بفكرة الانفصال عن العروبة الإسلامية، الذي انتهى بانقلاب مارس 1963؛ وكان من نتائجه سيطرة القومية البعثية العربية المعادية لعروبة الأكثرية السنية، وأصبح من الشروط الخفية والفعالة في الوقت نفسه لضمان استمرار وحدة سوريا؛ أن يحكمها رئيس غير سني، يكون حريص على ضرورة منع أي مشروع وحدوي بالمنطقة، وكان أن أصبح "حافظ الأسد" هو الممثل الشرعي للأكثرية العربية، والمسؤول عن حماية مختلف الأقليات من علويين ومسيحيين وأكراد، كما تبني مشروع الدفاع عن القضية الفلسطينية وتحرير فلسطين .

ونحن نلاحظ اليوم كيف أن الأزمة السورية، إنما لها امتداد وارتباط وثيق بذلك التقسيم الفرنسي، وليست أطراف الصراع الداخلية إلا آليات تحقيق أجندة غربية وخارجية، ليكون الصراع الطائفي السوري مجرد تنفيذ لإستراتيجية امبريالية استعمارية ، سبق التخطيط لها وحن وقت تنفيذه.

3. النموذج اليمني: شهدت اليمن سنة 2004 تجرّ الصراع المسلّح بين الحكومة اليمنية، وحركة أنصار الله التي أصبحت تعرف بحركة الحوثيين، هذه الحركة التي تشكّلت تحت غطاء ديني، تحوّلت إلى حركة سياسية، تدافع عن مطالب تهدد وحدة الدولة اليمنية، ومن تلك المطالب: دعوة السلطة إلى الاعتراف بالمذهب الزيدي الشيعي باعتباره مذهباً رئيساً في اليمن، وتمكين معتقيه من الالتحاق بمدارس ومعاهد تعليمية لتدريس مناهجهم الخاصة، بينما الهدف الخفي كان أخطر من ذلك؛ إنّه السيطرة على كل مؤسسات الدولة، ونشر نظام الحكم الشيعي الإمامي، ومحاربة كل صور أنظمة الحكم الخارجة عن نص العقيدة الإمامية. ومن الجدير كذلك الإشارة إلى أن ذلك الاختلاف والصدام بين المرجعية الدينية للحركة الحوثية، وحزب التجمع الوطني للإصلاح الحاكم ذو المرجعية الإسلامية الأصولية، سيساهم في تغذية الصراع السياسي والمذهبي، وتهديد الوحدة اليمنية، ويزيد من الانقسامات والصراعات الطائفية .

وبالنظر إلى هذه العقيدة الفكرية للحركة الحوثية المتقاربة مع عقيدة إيران الدينية، فقد استغلت إيران هذه الوضعية في علاقاتها الإقليمية خصوصاً مع المملكة العربية السعودية، التي تتبنى النظام الوهابي،

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

وتتحول علاقة الصراع بذلك لتتخذ صورة الضدية بين الزيدية والوهابية . ومن جانب آخر؛ وتحت تأثير ظروف خارجية، أصبحنا نشاهد اليوم أن حركة الحوثي كأقلية سياسية، قد خرجت عن السيطرة الداخلية للدولة اليمنية، وأصبحت حركة تمرد مدعومة من إيران. بهدف تحقيق أهداف في المنطقة، إما توسعا عقائديا (شيوعيا) وإما لفتح بوابة التوسع في الشرق الأوسط، والتأثير في رسم خارطته السياسية. فقد أدركت الجمهورية الإيرانية قيمة فكرة الأقلية كوسيلة ضغط على المنطقة ككل، بل وحتى على القوى العالمية الكبرى التي لها مصالح بالمنطقة خصوصا الو م أ.

ثانيا: الدول العربية الإفريقية

1. النموذج الجزائري: الجزائر وعاء اجتماعي متداخل في تركيبته البشرية، فهي تحوي أطيافا وأقليات سكانية متعددة، منها الطوارق في الجنوب والقبائل الأمازيغ في الشمال، فعن هذه الأخيرة "وبالتزامن مع تسريع لبرالية الاقتصاد تحت ضغوط الدائنين برزت بوادر احتقان جدي قادر على القضاء على السلطة، فأثيرت مسألة القبائل وحق الأمازيغ في استعمال لغتهم والتنصيب عليها دستوريا". وكثيرا ما شككت هذه الأقلية البربرية شوكة مؤلمة للسلطات الجزائرية، فقد عاشت الجزائر حركات احتجاج قوية ودامية في منطقة القبائل، وأهمها تلك التي حدثت في مظاهرات 1980/4/20، والتي يصطلح عليها بالربيع الأمازيغي، ومن أبرز مطالبها الاعتراف بالهوية الأمازيغية، ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية. وكذلك أحداث 2001/4/18، التي يصطلح عليها: انتفاضة الربيع الأسود؛ والتي عملت على إحياء مطالب الهوية الأمازيغية.

وقد شهدنا مؤخرا كيف وصلت إحدى الحركات الجمعوية الأمازيغية إلى المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي، ومن وراء ذلك أطماع ودعم خارجي خصوصا الفرنسي الذي يوفر لها آليات الحماية والدعم؛ بل لقد أشارت العديد من التقارير والأخبار المنشورة في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى القنوات الإعلامية الرسمية، إلى وجود صلة بين رئيسها - فرحات مهني - والكيان الصهيوني، وهو حريص العمل والاجتهاد في تشويه صورة الجزائر والتحريض على التمرد وإثارة الفتن الداخلية. إلا أن الأهداف لم تتحقق لأن الشعب الجزائري كان واعيا بحقيقة الأهداف والدوافع المحركة لهذه الحركة.

ولا يخفى علينا أيضا كيف حاول الزعيم الليبي معمر القذافي سابقا، اللعب بورقة الأقليات الموجود على حدود الدول المجاورة ليبيا المتمثلة في الطوارق؛ فقد عمل على تشييد معسكرات لتدريب الطوارق وتشجيعهم على تحقيق مشروع دولة الطوارق الكبرى، وإقامة كيان فدرالي في الصحراء الكبرى، كوسيلة

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

للمضغوط على دول الجوار مثل النيجر ومالي وبخاصة الجزائر، وتوسيع نفوذه في المنطقة، وقد نتج عن هذا العمل توتر في العلاقات مع الجزائر آنذاك، حيث اتهمت السلطات الجزائرية نظام القذافي بإثارة مسألة قبائل الطوارق، ودعوتها لإقامة دولة الطوارق الكبرى.. ومن تداعيات هذه القضية أن قام الرئيس الليبي معمر القذافي سنة 2006 برفع دعوة قضائية ضد جريدة الشروق الجزائرية متهما إياها بإثارة الموضوع العاري من الصحة..

وليست أعين فرنسا بمنأى عن هذا المشهد الذي تمثله قبائل الطوارق، فقد وجدت فيه منفذا للتأثير على الوضع الأمني للجزائر، وتعمل على إثارة الموضوع بهدف التشويش على مساعي الوساطة الجزائرية فيما يعرف بدول الساحل الإفريقي، وإقحام نفسها كأفضل ممثل للمنطقة، والإبقاء على نفوذها الاستعماري. وهنا تجد السلطات الجزائرية نفسها مرغمة على تحمل عبء مسألة الطوارق، لما تشكّله من تأثير على الاستقرار الأمني خصوصا على الحدود الجنوبية، وفي الوقت نفسه ضرورة إنجاح عمليات التهدئة والتوافقات بين الجماعات المتصارعة على الحدود، وسد منافذ التدخلات والاستفزازات الخارجية. خصوصا تلك التي تتخذ من شعارات حقوق الأقليات ذريعة لإضعاف سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.

2. النموذج المغربي: أما في دولة المغرب فقد تحولت الأقلية اليهودية منذ تفجير المعبد اليهودي في منطقة الغربية إلى ورقة ضغط وألوية في يد الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، خصوصا وقد استخدم الملك الحسن الثاني، وكان مستشاره يهوديا الورقة اليهودية. كوسيلة ضغط للكف عن شن حملات المطالبة بتجسيد الحريات، سواء كانت هذه المطالبات داخلية أو خارجية، وقد نجح في ذلك خصوصا أثناء الحملات الدولية المطالبة بالكشف عن مصير سجناء "تازامرت"؛ فالواضح إذن أن الأقلية اليهودية تمثل ورقة ضغط متعددة الأوجه والتأثيرات؛ فهي على المستوى الداخلي: استغلها النظام المغربي كورقة تبريرية لإسكات الأصوات المطالبة بالحريات، متحججا في ذلك بحالة اليهود، التي تستدعي حمايتهم بفرض إجراءات صارمة وقمعية ضد هذه الأصوات المطالبة بالحريات؛ لأن هذه الأخيرة - الحريات - ليست إلا منفذا للصراعات الطائفية والمذهبية. على المستوى الخارجي: فقد استغل النظام المغربي ورقة حماية اليهود، كحجة لإسكات وصرف نظر القوى الخارجية، عن أساليب القمع الممارسة داخليا.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

ومن جانب آخر يمكن أن نفهم أن السكوت الخارجي لا يصب دائما في مصلحة المغرب. بل هو في صالح تلك القوى الامبريالية التي تستخدم ورقة حماية اليهود كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية والمساومات المختلفة، وتحقيق الامتيازات الاقتصادية، وأي رفض لذلك ينتج عنه إثارة مسألة اليهود في المغرب وحقوقهم، أو حتى إثارة مسألة الصراع مع الصحراء الغربية، وهو ما لا يتوافق مع مصالح النظام الملكي، الذي يضطر إلى الخضوع للابتزاز والمساومات المختلفة ولو على حساب مقتضيات مفهوم السيادة.

3. النموذج المصري: ومثل هذا الوضع في المغرب نشهده في مصر، مع مسألة الأقلية القبطية المدعومة خارجيا، وكيف تضغط هذه القوى الخارجية على السلطة الداخلية، كلما تعرضت هذه الأقلية للضغط أو المعاداة، وأصبحت هذه الأقلية ورقة مؤثرة في الشأن السياسي المصري مثل وضع الدستور. وقد تزايد معامل تهديد الأقلية القبطية بموافقة اللجنة الدولية لحماية حقوق الإنسان على مناقشة الشكوى التي تقدم بها الأقباط، مضمونها تعرضها للاضطهاد، مثل خطف بناتهم وإرغامهن على الإسلام، وكذلك منعهم من بناء الكنائس، وحتى إدعاء وجود مذابح بحقهم، ومنعهم من تولي المناصب كما هو متاح للمسلمين، كل ذلك خلق اتحادا قبطيا له علاقة بالكيان الصهيوني والأمريكي، يعمل على تغذية حملاته على الحكومة المصرية، والهدف الحقيقي من وراء هذه الادعاءات هو تدويل المسألة القبطية، والدعوة إلى التدخل الأجنبي، ومماثلة القضية بأزمة دارفور السودانية- التي انتهت بانفصال الجنوب السوداني - . ومن مظاهر النفوذ والتأثير الخطير للأقلية القبطية المنضوية تحت سلطة الكنيسة، نجاحها في إرغام أجهزة الدولة على التدخل في البحث عن المسيحيين الذين أعلنوا إسلامهم، وتسليمهم لسلطة الكنيسة لإجبارهم على التوبة والعودة إلى الاندماج في العقيدة المسيحية، ومثل هذا الأمر يعتبره المسلمون خطيرا وهو بمثابة الإكراه في الدين، وما يثير الاستغراب هنا هو تجاهل منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني لهذا التصرف المنافي لحقوق الإنسان في حرية العقيدة، بينما كانت في السابق تناضل بلا هوادة في إثارة موضوع حقوق الأقليات .

4. النموذج السوداني: في دولة السودان كذلك، فقد استخدمت القوى الإمبريالية ورقة الأقلية المسيحية المتمركزة في جنوب السودان، لخدمة استراتيجياتها خصوصا الاقتصادية، أين شجعت ودعّمت تلك الأقلية على الانفصال والتمرد على السلطة المركزية، وانتهى الأمر بتفكيك الدولة السودانية، وتكوين دولة جنوب السودان الغنية بالبترول. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل لا تزال أعين القوى الإمبريالية تتربص بدولة السودان، أين قامت بالتخطيط لتكوين قوة داخلية مسلحة، تعرف بقوات الدعم السريع، كقوة

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

مناهضة للنظام المركزي، بحجة عدم شرعية النظام القائم، الذي وجّه مؤخرًا اتهامات مباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة بأنها تدعم تلك الفصائل المسلحة خدمة لأجندة القوى الإمبريالية، والكيان الصهيوني، وكلها لها مصالحها في المنطقة.

المطلب الثالث: الحلول العلاجية لمشكلة الأقليات.

إن تحول الأقليات من الطابع الكينوني المكوّن للمجتمع أو الوطن إلى مشكلة لها تأثيرها في زعزعة استقرار الأوطان وإضعافها، وبخاصة العربية منها؛ يستدعي البحث عن الحلول الفعالة والناجعة، لاحتوائها بما يضمن أن تتحوّل إلى منبع قوة واستثمار في البناء الحضاري المستقر والأمن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جملة الحلول المقترحة لحل مشكلة الأقليات، تختلف باختلاف التوجهات والإيديولوجيات الفكرية، فللقوميين مقترحاتهم ولأصحاب التوجهات الدينية مقترحاتهم وللوطنيين مقترحاتهم، وكذلك للعلمانيين رؤيتهم... ومن أبرز هذه الحلول العلاجية نذكر:

أولاً: الديمقراطية: وذلك بمنح الأقليات القومية حقوقها المختلفة . وإتاحة الفرص لها بالمشاركة في تقرير المصير ورسم المستقبل، ومن دون التعبير الديمقراطي الحر، من خلال صحافة حرة، وأحزاب متعددة وانتخابات ومؤسسات دستورية، لا يمكن احتواء مشكلة الطائفية، والتعصب الديني، ولا مشكلة الأقليات احتواء سلمياً سليماً وصحيحاً" ، فنحن نعرف أن الاحتقان الذي تعيشه هذه الأقليات، وفي ظل غياب قنوات وحرية التعبير وإبداء الرأي، بسبب ما يفرض عليها من ضغوط وقيود، يجعلها تشعر بالظلم والتهميش، وهو ما يدفعها إلى الثورة وردة الفعل، خصوصاً بوجود تشجيع خارجي متربص بالدولة، ولأجل تجنب المشكلة، ينبغي للدولة أن تكون ديمقراطية في التعامل معها بفتح مجالات التواصل، وجعلها شريكاً له كيانه.

ثانياً: المجتمع المدني: ومعناه تكريس قيم ومفاهيم المواطنة، والعمل على تعزيز الروابط المشتركة بين كل مكونات المجتمع، فمختلف مكونات الهوية ومقوماتها ينبغي أن تستثمر في إطار تفاعل يسمح بإدماج الأقليات في عضوية المجتمع ، وهو ما يقوي الشعور بالانتماء وتكوين هوية متماسكة، فالاعتراف بالحقوق الثقافية وتوفير مجال ممارستها يساهم حتماً في تلاحم أبناء الأقليات وشعورهم بالانتماء الحقيقي للوطن والعمل من أجله. ولعل طرح فكرة المواطنة بقوة في الفترة الحالية في الأقطار العربية، إنما هو دليل على الإحباط الذي تعيشه الشعوب والأقليات خصوصاً في وطنها نتيجة اتساع رقعة الشرخ بين

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

النظام وفئات المجتمع. وعلى هذا الأساس أصبحت الضرورة الملحة تقتضي جعل المجتمع المدني مشروعاً لدمج الأقليات، وليس إقصاءها أو التعامل معها ككيان عدو، فينبغي إذن إقرار التعددية الثقافية والسياسية، والعمل على تطويرها وازدهارها، وتعزيز الوعي الثقافي المشترك، واحترام رأي الآخر، باتخاذ حلول وسط. تشترك فيها الثقافات، وليس حلولاً إقصائيةً تطرفية، تجد فيها عيون الغرب المتربص منفذاً للولوج في شؤون الوطن.

ثالثاً: الانخراط في مشروعات سياسية وفكرية مفتوحة تتجاوز التفكير التقليدي المنغلق: وهذا الأمر يتطلب كسر أشكال الموانع، والخروج من العزلة والانطواء، والاندماج في مشاريع التفاعل مع كل الشركاء بهدف تحقيق المشاريع الإصلاحية. وكل هذا يستوجب ضرورة الحرص على تنمية الوعي بقيمة الاندماج، والافتتاح بالوحدة، والاعتراف بمختلف الانتماءات، من خلال تبني خطاب التواصل والحوار، بعيداً عن سياسة الإقصاء، التي ستكون قاعدة ومنطلقاً لأشكال الاحتقانات والنزاعات، وسبباً لضعف الاستقرار وتهوي الوحدة وتآكلها.

رابعاً: العدالة وضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين الفئات المكونة للمجتمع: وهذا يقتضي وضع خطط تنموية، تهتم بمختلف الفئات المهمشة، والابتعاد عن ثقافة الاحتكار لمصادر القيادة والسلطة، التي تساعد في الشعور بوجود تمايز اجتماعي بين الأقليات وبقية الجهات، إن تجسيد العدالة على أساس المساواة في إتاحة الفرص والخضوع للقانون، هو بمثابة الطريق نحو تجسيد فكرة المواطنة الفعلية؛ فينبغي أن يكون مبدأ التكافؤ في الفرص الوظيفية والإدارية والسياسية والثقافية بمثابة حقوق يجب أن تصان عبر مؤسسات وقوانين دستورية تحرص على توطيد دعائم الوحدة الوطنية، وتشجيع صور التعايش الاجتماعي، وهذا ما يضمن الشعور بالعدالة الاجتماعية، ومنه العمل من أجل الوطن والحفاظ على مؤسساته لأن اختلال هذا الأمر ينتج عنه ضعف الاستقرار، وتكثر الأطماع، ونحن نلاحظ الآن أن القوى الامبريالية المدعية بأنها مع الحريات والعدالة والكرامة، كثيراً ما تستغل فكرة العدالة والحقوق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن بناء العدالة، ونظام الحقوق والواجبات، على أساس المواطنة المتساوية، وما يحمله من احترام لجملة الخصوصيات التي تتمتع بها الأقليات والفئات المختلفة، من شأنه أن يوطد العلاقات بينها، ويحافظ على الوحدة الوطنية، وسد منافذ التدخل الخارجي أو حتى النزعات الداخلية، خصوصاً ونحن نلاحظ أن العدالة باتت معانيها تكاد تكون غائبة في المجتمعات العربية، ما خلق صراعات واحتقانات

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

داخلية، بل إن الأمر أصبح أخطر من ذلك، عندما نسمع أفرادا وربما فئات وشرائح واسعة من المجتمع، تتمنى عودة المستعمر لأنه أرحم وأفضل عدالة من النظام السائد، وفي مجتمعنا الجزائري مثلا لم تعد هذه العبارات خفية علينا، وهي وليدة الشعور بالتهميش أو غياب عدالة المساواة في الفرص والانحياز والتمييز غير المشروع.

خامسا: الحل العلماني: ويعتقد دعاة بأن الفصل بين الدين والسياسة وحياد الدولة إيجابا اتجاه مختلف الأديان والإيديولوجيات، والعمل على تحديث وعلمنة الإيديولوجية القومية، التي من بين معايير نجاحها، والعمل على تجسيدها وتوطيد علاقة الأكثرية بالأقليات، ففي مصر مثلا هناك دعوات يتبناها الأقباط وبعض المسلمين تهدف إلى تأسيس فكرة الوطن للجميع، من خلال الممارسة العلمانية في سن تشريعات قانونية وإجرائية موحدة تمس حياة المسلمين والأقباط في كل ميادين حياتهم الدنيوية والمدنية، بمشاركة كل من الأزهر والكنيسة . فمثل هذه العملية من شأنها القضاء على الصراعات القبلية والطائفية، لأنها تكون مجتمعا متداخلا ومتكاملا، ينادى ويعمل فيه الكل من أجل الوطن الواحد المتماسك، وغلق أبواب الفتن وفرص استغلالها لتحقيق مآرب المتربصين، التي تركز على الجانب الديني باعتباره وزعا قويا للتلاحم بين الأفراد، وتعمل على استغلاله لزرع الفتن والصراعات الطائفية؛ فالتيار العلماني إذن يعتقد أن وطنية الدولة وتجسيد مبدأ المساواة بين الأقليات الجماعات الدينية، بحاجة إلى ضرورة الحد من سيطرة وتدخل الشأن الديني في نشاط مؤسسات الدولة، الذي هو في العادة دين الأغلبية من الشرائح المكونة للمجتمع، والحرص في الوقت نفسه على ضرورة تجسيد العمل بالنظام المدني الكفيل بتحقيق الإجماع الوطني.. بدل النظام الديني، الذي يعجز عن تحقيق التوافق بين فئات المجتمع، ومن الصعب أن يكون موضوعيا في سن القوانين والتنظيمات الاجتماعية التي تلقى التوافق العام. إن الحل العلماني باعتقاد المروجين له هو بمثابة مشروع نهضوي ونموذج حديث معاصر للمجتمعات الغربية .

سادسا: الحل الإسلامي: وفي مقابل الحل العلماني الذي يبشر به العلمانيون ويروونه الحل لمشكلة الأقليات، يبرز مشروع الحل الإسلامي الذي يتخذ من المرجعية الإسلامية، وإعلاء قيمة الانتماء الحضاري الإسلامي، كخريطة للتعامل مع فكرة الأقليات واختلاف الانتماءات؛ فالانخراط في مشروع عربي إسلامي يتجه نحو مواجهة الاحتلال الأمريكي والصهيوني، من شأنه أن يكون عاملا فعّالا في نجاح التلاحم بين مختلف الأعراق سواء المسلمة منها أو من غير المسلمين، طالما أن العدو مشترك والهدف واحد . إن الإسلام دين سلام وتسامح وترغيب وإقناع، وقد كان حريصا على إدماج الأقليات الأخرى ونظر إليها باعتبارها جزءا من الذات وليس القضاء عليها. وحرص كذلك على تجسيد فكرة الأمة

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

الواحدة التي هي الوعاء الذي يستوعب كل الطوائف، ويندمج فيه الآخر مع المسلمين بعيدا عن النعرات والصراعات القبلية. وقد تجسد هذا الأمر في مختلف المعاهدات مع اليهود والنصارى ومختلف الديانات، وقد نصت مثل هذه المواثيق على أن العدل في القضاء والمساواة في تحمل الأعباء المالية إنما هي فريضة إلهية شاملة لكل الأمة على اختلاف معتقداتها الدينية. وفي الوقت نفسه منح حرية المعتقد لمن هم غبر مسلمين دون إكراه، وكان حريصا على إدماج الأرقاء في قبائلهم، ولم يفرض عليهم تركها وإكراههم على الانتماء للتكوين الاجتماعي الجديد. وبهدف تقوية روابط الوحدة والتكامل بين الطوائف، والأقليات كانت من حكم الإسلام أن شرع الزواج بين المسلمين والكتابيات المحصنات والغاية من ذلك تكوين أمة واحدة تنسجم فيها الطوائف والقبائل، وتشكل بنيانا مرصوصا، يصعب اختراقه .

إن هذا الحل الإسلامي الذي يتضمن الدعوة إلى العدالة، والإدماج، ومنح الحريات، ونبذ أساليب الإكراه والاضطهاد، وتنمية الوعي. تكاد تتوافق كلها كما يعتقد المؤمنون بالمشروع الإسلامي مع مختلف الحلول التي اقترحتها التوجهات والدراسات الحديثة، وتبنتها خطابات المنظمات الحقوقية خصوصا تلك التي تدافع عن حقوق الأقليات.

خاتمة:

بالعودة إلى مضمون البحث، وبناء على ما سبقت دراسته وتحليله نستخلص:

- مسألة الأقليات ورغم أنها ليست بالجديدة على الفكر الإنساني وواقعه الثقافي والسياسي، إلا أنها ومع بداية من العصر الحديث خصوصا، أصبحت قضية إستراتيجية وواحدة من أهم أوراق الضغط التي تستخدم في صراع المصالح بين الدول الإقليمية والعالمية، التي تعمل على الاستثمار في هذه القضية خصوصا في الأوطان العربية والإسلامية، الغنية بالمخزونات والثروات الطبيعية.

- لقد أصبحت الأصوات المنادية بحقوق الأقليات، تخفي وراءها أهداف خفية تطمح إليها القوى الإمبريالية، وهي أهداف تصب في مصب واحد هو الاستنزاف والإضعاف وبسط النفوذ، خصوصا وأن هذه الأصوات ظرفية تظهر وفق أجندة ترسمها تلك القوى.

- جملة الحلول العلاجية حول مشكلة الأقليات تعبر عن حالة الواقع العربي ونابعة منه؛ فهي حلول تبدو منطقية ومشروعة، وليست بمستحيلة التجسيد؛ وإنما هي تصطدم بعراقيل يخلقها ويفتعلها

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

أصحاب المصالح سواء الداخلية أو الخارجية خصوصا؛ إذ للقوى الخارجية أياد داخل الدول العربية الإسلامية، تعمل على إفشال مثل هذه المشاريع والإبقاء على مسألة الأقليات، كمشكلة ترهق الأوطان. ، وتلهيها عن مشاريع الباء الحضاري الآمن والمستقر.

- في الأخير يمكن أن نشير إلى جملة من المقترحات العلاجية التي يمكن أن تكون عملا حضاريا في التعامل مع مسألة الأقليات:

- ينبغي النظر إلى ظاهرة التمايز وصور الاختلاف بين الكيانات الاجتماعية باعتبارها تمثل عنصر قوة بناء حضاري، وركيزة للمجابهة الثقافية، وصناعة الذات الحضارية، بدل أن يكون عاملا لتغذية الصراعات الضيقة التي تنتهي بتفكيك الأوطان لصالح القوى المتربصة بها؛ فإعادة فهم حقيقة الأقليات والعمل على استثمارها حضاريا يعتبر في إطار الصراعات العالمية الراهنة سلاحا وقائيا، ومشروعا حضاريا استراتيجيا لتحقيق الأمن والاستقرار.

- العمل على إدماج الأقليات واعتبارها كيانا شرعيا له من الحقوق ما لبقية أفراد الوطن؛ فتجسيد العدالة والحفاظ على هوية هذه الأقليات واحترامها، من شأنه القضاء على بؤر الصراعات وغلق أبواب الفتن، وتكوين وطن موحد تتجسد فيه المواطنة، وحب الوطن، ولعل اعتزاز الأقليات بانتمائها لدول غير دولها الأم، وشعورها بالطمأنينة فيها إنما أساسه حسن معاملتها، وتنمية الوعي بقيمة الاندماج، وتحقيق العدالة بعيدا عن التمييز غير المشروع.

الهوامش:

- عبد العاطي صلاح، الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، مجلة "الحوار المتمدن"، عدد 1590، 2006.

2- إبراهيم حيدر، وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 21.

3- ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص41.

4 بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزي، فرنسي، عربي)، مكتبة لبنان، 1982، ص140.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

- 5- WAGLEY SHARLIS, MINORITIES IN THE NEW WORLD, Colombia -5
.UNIVERSITY, New york, 1985, P04
- 6- المركز الديمقراطي العربي، حقوق الأقليات في القانون الدولي،
<https://democraticac.de>، 2022/8/9، تاريخ التصفح: 2025/8/22.
- 7- المرجع نفسه.
- 8- المرجع نفسه.
- 9- عبد العاطي صلاح، المرجع السابق..
- 10- اليونيسكو، حقوق الإنسان أسئلة وإجابات، ترجمة، علاء شلبي ونزهة جيسوس إدريسي، ط5،
مطبعة لون، المغرب، 2009، ص64.
- 11 المركز الديمقراطي العربي، المرجع السابق.
- 12- العنزي خالد حسين، حماية الأقليات في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،
2004، ص24.
- 13- المركز الديمقراطي العربي، المرجع السابق.
- 14- مهدي محمد عاشور، التعددية الإثنية.. إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي
للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص27.
- 15- جمال الدين عطية، نحو فقه جديد للأقليات، ط1، دار السالم للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،
القاهرة، 2003، ص13.
- 16- عيسى محمد أحمد سليمان، الحماية الدولية لحقوق الأقليات في القانون الدولي الإوقيور والرهنغا
نموذجاً، مجلة كلية الشريعة والقانون، المملكة العربية السعودية، عدد 23، 2021، ص296.
- 17- عبد العاطي صلاح، المرجع السابق.
- 18- العاصي حسن، الأقليات في الوطن العربي ومسألة الهوية، 2017/7/21،
<https://kapitalis.com/anbaa-tounes>، تاريخ التصفح: 2025/8/22.
- 19- المرجع نفسه.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

- 20- أشعيا وليم، دراسة حول الأقليات القومية والواقع العربي الإسلامي (الآشوريون نموذجاً)، 2006/4/2، www.atour.com، تاريخ التصفح: 2025/8/14.
- 21- المرجع نفسه.
- 22- المرجع نفسه.
- 23- أبو عرقوب حسين، وجهة الأقليات من وجهين، 2018/6/4، <https://abouna.org>، تاريخ التصفح: 2025/8/15.
- 24- عمارة محمد، هل الإسلام هو الحل.. لماذا وكيف؟ ط2، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص168.
- 25- الآية 92 سورة الأنبياء.
- 26 عمارة محمد، الإسلام والأقليات الماضي... الحاضر... المستقبل، ط1، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص32.
- 27- العزاوي دهام محمد، الأقليات والأمن القومي العربي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص117.
- 28- السماك حمد، الأقليات بين العروبة والإسلام، دار الملايين، لبنان، 1990، ص190.
- 29- عمارة محمد، الإسلام والأقليات، ص32-35.
- 30- إبراهيم سعد الدين، مشكلة الأقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون عربيّة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 78، 1994، ص211.
- 31- دوش الهادي، الأقليات ومشكلة بناء الدولة الوطنية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 9، 0092، ص125.
- 32- د أبو عرقوب حسين، المرجع السابق..
- 33- العساف فايز عبد الله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص53، 67.
- 34- المرجع نفسه، ص70-71.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

- 35- السيد رضوان، مسألة الأقليات واستمرار الدولة الوطنية، 2013/4/12، <https://syrianchange.wordpress.com>، تاريخ التصفح: 2025/8/20.
- 36- مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي، الصراع بين الحوثيين وتجمع الإصلاح في اليمن، www.mena-researchcenter.org، 15/7/2018، تاريخ التصفح، 2025/8/29.
- 37- المرجع نفسه.
- 38- السموأل راجي، مسألة الأقليات في الوطن العربي، 2012/11/17، www.ahewar.org، تاريخ التصفح: 2025/8/18.
- 39 - المرجع نفسه.
- *- في بداية سبعينيات القرن الماضي حدثت محاولة انقلاب عسكري عل النظام. وتم إلقاء القبض على المنفذين وزج بهم في السجون خصوصا سجن "تازمامرت" وكان من بينهم ضباطا كبارا.
- 40- مورو محمد، الأقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، مضر، 2009، ص 75 - 77.
- 41- المرجع نفسه، ص 83.
- 42- عبد العاطي صلاح، المرجع السابق.
- 43- الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 162.
- 44- عبد العاطي صلاح، المرجع السابق.
- 45- عوض جابر سعيد، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة مراجعة نقدية، مجلة الكلمة، عدد 4، 1994، ص 53.
- 46- عبد الله ثناء فؤاد، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 131، 2005، ص 85.
- 47- محفوظ محمد، الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص 152.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

48- إبراهيم سعد الدين، الأقليات والمرأة في العالم العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2006، ص17.

49- د عمارة محمد، الإسلام والأقليات، ص43.

50- مورو محمد، المرجع السابق، ص38.

51- د عمارة محمد، الإسلام والأقليات، ص17.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية:

1- اليونيسكو، حقوق الإنسان أسئلة وإجابات، ترجمة، علاء شلبي ونزهة جيسوس إدريسي، ط5، مطبعة لون، المغرب، 2009.

ثانياً: الكتب:

1- القرآن الكريم

2- إبراهيم حيدر ، وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002، ص21.

3- إبراهيم سعد الدين، الأقليات والمرأة في العالم العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2006، ص17.

4- الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص162.

5- العزاوي دهام محمد، الأقليات والأمن القومي العربي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص117.

6- السماك حمد، الأقليات بين العروبة والإسلام، دار الملايين، لبنان، 1990، ص190.

7- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزي، فرنسي، عربي)، مكتبة لبنان، 1982، ص140.

8- جمال الدين عطية، نحو فقه جديد للأقليات، ط1، دار السالم للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2003، ص13.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

- 9- ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 2011، ص41.
- 10- عمارة محمد، الإسلام والأقليات الماضي... الحاضر... المستقبل، ط1، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص32.
- 11- عمارة محمد ، هل الإسلام هو الحل.. لماذا وكيف؟ ط2، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص168.
- 12- محفوظ محمد، الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص152.
- 13- مهدي محمد عاشور ، التعددية الإثنية.. إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص27.
- 14- مورو محمد، الأقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، مضر، 2009، ص 75 - 77.
- 15 - WAGLEY SHARLIS, MINORITIES IN THE NEW WORLD, Colombia - UNIVERSITY, New york, 1985, P04
- ثالثا: الرسائل والمذكرات:
- العسّاف فايز عبد الله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص53، 67.
- رابعا: المقالات:
- عبد العاطي صلاح، الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، مجلة "الحوار المتمدن"، عدد 1590، 2006.
- 2- عيسى محمد أحمد سليمان ، الحماية الدولية لحقوق الأقليات في القانون الدولي الإيقيور والرهينغا نموذجا، مجلة كلية الشريعة والقانون، المملكة العربية السعودية، عدد 23، 2021، ص296.
- 3- إبراهيم سعد الدين ، مشكلة الأقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون عربيّة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 78، 1994، ص211.

الأقليات في المجتمع العربي.. واقع التواجد المأزوم، وضرورة العلاج المأمول

4- دوش الهادي ، الأقليات ومشكلة بناء الدولة الوطنية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 9، 0092، ص125.

5- عوض جابر سعيد، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة مراجعة نقدية، مجلة الكلمة، عدد 4، 1994، ص53.

6- عبد الله ثناء فؤاد، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 131، 2005، ص85.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1- أبو عرقوب حسين ، وجهة الأقليات من وجهين، 2018/6/4، <https://abouna.org>، تاريخ التصفح: 2025/8/15.

2- أشعيا وليم، دراسة حول الأقليات القومية والواقع العربي الإسلامي (الآشوريون نموذجا)، 2006/4/2، www.atour.com، تاريخ التصفح: 2025/8/14.

3- السموأل راجي، مسألة الأقليات في الوطن العربي، 2012/11/17، www.ahewar.org، تاريخ التصفح: 2025/8/18.

4- السيد رضوان، مسألة الأقليات واستمرار الدولة الوطنية، 2013/4/12، <https://syrianchange.wordpress.com>، تاريخ التصفح: 2025/8/20.

5- العاصي حسن، الأقليات في الوطن العربي ومسألة الهوية، 2017/7/21، <https://kapitalis.com/anbaa-tounes>، تاريخ التصفح: 2025/8/22.

23:10

6- المركز الديمقراطي العربي، حقوق الأقليات في القانون الدولي، 2022/8/9، <https://democraticac.de>، تاريخ التصفح: 2025/8/22.

7- مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي، الصراع بين الحوثيين وتجمع الإصلاح في اليمن، 2018/7/15، www.mena-researchcenter.org، تاريخ التصفح: 2025/8/29.